

وحدة الدين والسياسة في الرؤية الإسلامية - دراسة تحليلية مقارنة -

الشيخ الدكتور عبد الله حاجي صادقي⁽¹⁾

خلاصة:

تعالج هذه المقالة إشكالية علاقة الدين بالسياسة، وتبيّن النظريّات المطروحة في هذا الصدد، بين قائل بعدم وجود سنخية على الإطلاق بين السياسة والدين، من منطلق أنّ الدين جاء لعمارة الآخرة، في حين أنّ السياسة تهتمّ بعمارة الدنيا وتُغفل الآخرة، وقائل إنّ السياسة والدين ليسا من حيث الذات بمتناقضين، ولا هما في مواجهة أحدهما للآخر، ولكنهما -أيضاً- غير متداخلين وغير متلازمين، ولا ينبغي أن يحصل تداخل في عملهما، ويجب أن تبقى حيثيات كلّ منهما بعيدة عن الأخرى، وقائل بالتلازم والوحدة بين السياسة والدين؛ لأنّ الإسلام هو مجموعة كاملة، تشتمل على كلّ الأبعاد، وتلبي جميع حاجات البشر الحيائية، بحيث إنّها لم تغفل عن ذكر أيّ نقطة أو موضوع يتعلّق بإدارة الحياة الفردية والاجتماعية.

(1) باحث في الفكر الإسلاميّ، من إيران.

وواقع الأمر أنّ السياسة جزء من الهداية الكلّية والشاملة التي يتضمّنهما الدين. وقد اختصّ القسم الأكبر من الحكمة العمليّة في الإسلام بالقوانين، والأحكام الاجتماعيّة والسياسيّة، بما يتلاءم مع حكمته النظرية وينبثق منها. ولا يوجد فرق في الإسلام بين عمارة الدنيا وعمارة الآخرة؛ فشانّ الدين هو عمارة الدنيا، والسعادة الأخرية هي نتاج لإصلاح الدنيا.

مصطلحات مفتاحية:

الدين، السياسة، الإسلام، العلمانيّة، الدنيا، الآخرة، الهداية، الحياة، السعادة، الحكمة العمليّة، الإدارة، ...

مقدمة:

أثيرت شبهات وتساؤلات عدّة في مجال تحديد النطاق الذي يشمله الدين، وعلاقته بالشؤون الاجتماعيّة واحتياجات المجتمع الدنيويّة، وبالتحديد علاقته بالسياسة، وتنظيم الحياة الاجتماعيّة على أساس ديني، فظهرت تيارات عدّة مناهضة للدين ودوره في الحياة السياسيّة للمجتمع الإنساني، تمثّلت بما سمّي بالعلمانيّة، التي اعتبرت في الحكومة القائمة على أساس ديني تحقيراً للعقلانيّة، وتحجّراً للإنسان، واستبدالاً، وتناقضاً مع حقوق البشر والديموقراطيّة.

وفي السياق الإقصائيّ نفسه، برزت بعض التوجّهات التي نادى بعدم إدخال الدين في السياسة، من باب الحرص على الدين وقديسيّته، وعدم تلويثه بالسياسة ومكرها وخدعها، وترقّعاً عن الأمور الدنيويّة.

وفي المقابل، برزت دعوة تنادي بوحدة الدين والسياسة، من منطلق أنّ عمارة الدنيا والجهد والعمل الاجتماعيّ، أمور لا تتنافى مع الدين على الإطلاق؛ بل إنّ الدين أفضل دافع للجهد والعمل، لتثبيت العدالة، وتنظيم النظام الاجتماعيّ والسياسيّ.

ويقودنا الحديث عن النطاق الذي يشمل الدين إلى الحديث عن محاور مختلفة؛ من قبيل: الدين والسياسة، والدين والاقتصاد، والدين والحقوق، والدين والأخلاق،... ولكن ما أردنا أن نعطيَه أهميَّة في هذا البحث، هو محور علاقة الدين بالسياسة، الذي يشكّل في الحقيقة أهمّ بحث في موضوع ذلك النطاق، ودوره في توجيه سائر المحاور الأخرى. وقد طُرِحَت في الأوساط الإسلاميَّة ثلاث وجهات نظر تناولت علاقة الدين بالسياسة بشكل إجماليّ، وكلّ واحدة منها لديها أنصارها والمدافعون عنها. وسوف نحاول في هذه المقالة بيان هذه النظريّات ومدعيّاتها ومناقشتها وتقويمها.

أولاً: نظريّة التضادّ (التناقض):

١. بيان النظرية :

يعتقد بعض المتديّنين أنّه لا توجد سنجيَّة على الإطلاق بين السياسة والدين، وبالتحديد، مع الدين الإسلاميّ. ومدّعاهم أنّ الدين جاء لعمارة الآخرة، ودعا الناس إلى الزهد، وعدم الاعتناء بالدنيا، واجتناب المظاهر الماديّة، في حين أنّ السياسة تهتمّ بعمارة الدنيا وتُغفل الآخرة. وكما أنّ الدنيا والآخرة على طرفي نقيض، ولا يمكن الجمع بينهما على الإطلاق، فهذه المقولة تنطبق -أيضاً-، على الدين والسياسة؛ فالدخول في السياسة هو دخول في الدنيا وخروج من الدين، مثلما أنّ الالتزام بالمعارف والأوامر الدينيّة، يستلزم ترك السياسة وترك التعلّق بالدنيا. ويرى هؤلاء أنّ القدسيّة والمعنويّة، تكمن في عدم الدخول في السياسة والحكم، وأنّهما دون شأن التديّن؛ فالدين يريد إحياء القيم الأخلاقيّة والفضائل والابتعاد عن الدنيا في نفوس أتباعه، والارتقاء بهم إلى الأفضل، بينما السياسة هي خداع، وغش، وسعي لنيل القوّة وتوسيع

نطاقها ودائرتها وتثبيتها بأي وسيلة كانت، ومن أي طريق أتت، والخروج عن أي قيود، ما يؤدي إلى انتشار الفساد، والانكباب على الدنيا أكثر لدى الإنسان؛ وهذا ما كان قد نهى عنه الأنبياء، والدين الإسلامي بالتحديد، وأمروا بمخالفته.

فقد «أراد الله للإسلام أن يكون ديناً، وأراد به الناس أن يكون سياسة (...)». وتسييس الدين أو تدين السياسة لا يكون إلا عملاً من أعمال الفجار الأشرار، أو عملاً من أعمال الجهال غير المبصرين، لأنه يضع للانتهازية عنواناً من الدين، ويقدم للظلم تبريراً من الآيات، ويعطي للجشع اسماً من الشريعة، ويضفي على الانحراف هالة من الإيمان، ويجعل سفك الدماء ظلماً وعدواناً، عملاً من أعمال الجهاد»⁽¹⁾.

2. مناقشة النظرية:

نشأت هذه النظرية التي طرحت في الأغلب عبر المتحجرين التقليديين، بسبب عدم فهمهم الصحيح لحقيقة الدين من جهة، ولتطبيقهم السياسة على ما يحدث في العالم الغربي من جهة أخرى. وقد كان تفسيرهم للإسلام في الماضي والحاضر من أسوأ التفاسير له، وأكبر تحريف وظلم وقع على قانون الحياة وبرنامج الهداية الإلهية.

وقد اهتم الأعداء والقوى الاستكبارية كثيراً بالترويج لمثل هذا الفهم والتفسير للدين، وعرفوه للمسلمين بأنه الشعور الديني الأفضل، والتعبّد الحقيقي، والإخلاص لله - سبحانه وتعالى-؛ لأنّ ديناً كهذا لا يشكل أي خطر عليهما، بل يُعدّ أفضل عامل للتحكّم بالمسلمين، وبسط الهيمنة عليهم بنحو واسع.

«فقد رسموا له (الإسلام) صورة مشوهة في أذهان العامة من الناس، وغرسوها حتّى في المجامع العلميّة، وكان هدفهم من وراء ذلك

(1) العثمائي، محمد سعيد: الإسلام السياسي، مصر، مكتبة الصّغير، طبعة عام 1416هـ. ق، مقدّمة الكتاب.

إخماد جذوته، وتضييع طابعه الثوري الحيوي، حتى لا يفكر المسلمون في السعي لتحرير أنفسهم، وتنفيذ أحكام دينهم كلها.... ومن المؤسف أن تكون لهذا كله آثاره السيئة، ليس في نفوس عامة الناس فحسب، بل لدى الجامعيين وطلبة العلوم الدينية -أيضاً-؛ فهم يخطئون فهمه، ويجهلون، وقد غدا صعباً على الداعية المسلم أن يعرف الناس الإسلام⁽¹⁾.

كما «أشاع المستعمرون، في المناهج الدراسية ضرورة فصل الدين عن السياسة، وأوهموا الناس بعدم أهلية علماء الإسلام للتدخل في الشؤون السياسية للمجتمع، وردد هذا الكلام أذنانهم وأتباعهم. فهل كان الدين في عصر النبي ﷺ بمعزل عن السياسة؟! وهل كان يومذاك أناس مختصون بالدين، وآخرون مختصون بالسياسة؟! وهل فصلت السياسة عن الدين في زمن الخلفاء وفي زمن الإمام عليّ عليه السلام؟! وهل كان يوجد جهاز للدين، وجهاز آخر للسياسة؟! لقد تفوه المستعمرون وأذنانهم بهذه العبارات كي يُبعِدوا الدين عن أمور الحياة والمجتمع، ويبعدوا ضمناً علماء الإسلام، الذين يناضلون من أجل تحرير المسلمين واستقلالهم، عن الناس، ليستطيعوا، من خلال ذلك، أن يتسلطوا على الناس، ويتحكموا بهم، وينهبوا ثرواتهم. فهذا هو هدفهم»⁽²⁾.

وواقع الأمر أن هذه النظرية تفتقد لأي دليل من القرآن والسنة والعقل، وفيها إشارة إلى ذمّ عمارة الدنيا وتدبير الأمور الاجتماعية والنظر في ابتلاءات عامة الناس واحتياجاتهم وتنظيم العلاقات الإنسانية، أو إلى النهي عنها!

بل الأمر على خلاف ذلك؛ فقد تناولت آيات القرآن الكريم والسنة الشريفة في أكثرها، بيان المسائل الاجتماعية والسياسية، والأمور المتعلقة بالحكم، وكيفية تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الإنساني؛

(1) الخميني، روح الله: الحكومة الإسلامية، قم المقدسة، دار ازاوي للنشر، ص 6-7؛ وانظر: الخميني، روح الله: صحيفة النور، طهران، مركز الوثائق الثقافية للثورة الإسلامية، ج 5، ص 19-21.

(2) م، ن، ص 16.

حيث إنّ الآيات ذات العلاقة بشؤون المجتمع تزيد أضعافاً مضاعفة على الآيات ذات العلاقة بالعبادات الخاصة. ولا تكاد تجد في أيّ كتاب من كتب الحديث الموسّعة أكثر من ثلاثة أبواب أو أربعة تُعنى بتنظيم عبادات الإنسان، وعلاقاته بربه. فثمّة أبواب يسيرة تتناول الأخلاق، في حين أنّ بقية الأبواب تتناول قضايا ومسائل تتعلّق بالاجتماع، والاقتصاد، والقانون، والسياسة، وتدير أمور المجتمع⁽¹⁾.

إنّ التعريف والمفهوم اللذين وضعوهما (المستعمرون) للسياسة، مخالفان لمفهومى السياسة الإسلامية والفلسفة السياسية الإسلامية وغريبان عنهما؛ فقد اعتبروا السياسة والحكم مرادفين للكفر بالله - سبحانه وتعالى- ولترك الفضائل، والخذاع، والظلم، والتعدي على حقوق الآخرين، ولم يعتبروهما وسيلة لتطبيق الأحكام الإلهية، وإدارة المجتمع على أساس الموازين التي أنزلها الله - سبحانه وتعالى-، والسعي لتحقيق العدالة، ومقارعة الظلم، ومواجهة الطواغيت والظالمين، وحفظ استقلال الأمة الإسلامية على جميع الأصعدة.

فالسياسة في الإسلام هي جزء من منظومة الهداية العامة، وما يُدْمُ في المصادر الدينية، هو الحبّ الزائد والمفرط للدين، والتعلّق بها، بحيث تُتسى الإنسان آخرته، وليس أصل الدنيا بذاتها؛ فالدنيا مزرعةٌ وسوقٌ وتجارةٌ لا يمكن تأمين السعادة الأخرى إلا بإعمارها، والدنيا جسر وطريق، لا يمكن نيل عمارة الآخرة سوى بإصلاحها. و«السياسة (الحقّة) هي السياسة التي تهدي المجتمع، وتقوده، وتمضي به إلى صلاحه أخذة بعين الاعتبار جميع المصالح والأبعاد المتعددة للإنسان والمجتمع، وهي التي تعمل على تنمية هذه الأبعاد وهدايتها، لما فيه خير المجتمع والشعب والأفراد وصلاحهم؛ وهي من خصائص الأنبياء ﷺ، والأولياء ﷺ، ثم أتباعهم من علماء الإسلام اليقظين»⁽²⁾.

(1) الخميني، الحكومة الإسلامية، م.س، ص8.

(2) م.ن، ص218.

ثانياً: النظرية العلمانية:

١. بيان النظرية:

هناك نظرة رائجة ومقبولة وحاكمة في عصرنا الحديث، مفادها أنه لو سلّمنا فرضاً أن الدين لا يتناقض مع التدبير الديني، ومن ضمنه السياسة، لكنّه لا يتحمّم عليهما أن يكونا متلازمين. فكلّ واحد منهما لديه نطاق ومنطقة مستقلة وخاصة به، من دون أن يكون بحاجة إلى الآخر، وما دام لا يتدخّل أحدهما في نطاق الآخر، فيمكنهما أن يتعايشا جنباً إلى جنب؛ وأمّا التداخل الذي يحدث على صعيد نطاق كلّ منهما، فهو الذي يسبّب التناقض بينهما. وبعبارة أخرى: إن السياسة والدين ليسا من حيث الذات بمتناقضين، ولا هما في مواجهة أحدهما للآخر، ولكنهما -أيضاً- غير متداخلين وغير متلازمين، وأحدهما بجانب الآخر، والعلاقة فيما بينهما خاصة وعمامة في أحد الوجوه، وكذلك الأمر فيما يتعلّق بالمجتمع؛ فلا ينبغي أن يحصل تداخل في عملهما، ويجب أن تبقى حيثيات كلّ منهما بعيدة عن الأخرى.

ويسعى بعض المفكرين المحدثين بشكل علنيّ أو بالإشارة، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أن يُظهِروا عدم قدرة الدين على إدارة الحكم والسياسة، ليُحيوا مجدداً العلمانية⁽¹⁾ بعد أن أسقطت الثورة الإسلامية في إيران مقولتها، وكان سقوطها من أهم إنجازات تلك الثورة، بحيث وُضعت عليها علامات استفهام في كلّ العالم، وطُعن في سمعتها.

ويمكن اختصار الأصول البنيوية للعلمانية التي تبلورت خلال القرون الأربعة الأخيرة في الغرب، وحلت مكان الأصول والمباني الفكرية للكنيسة، بالآتي:

- الأنسنة (محورية الإنسان بدل محورية الله).
- النزعة العقلية (استخدام العقل والتعقل بدل التعبد).

(1) يرى ماكس فيبر أنّ العلمانية فصل للمجتمع الديني عن المجتمع السياسي، بنحو لا يمكن للدولة فيها التدخّل في أمور الدين تحت أيّ عنوان كان، في مقابل عدم تدخّل الكنيسة في الأمور السياسية. وكذلك يعرف بعض المفكرين الإسلاميين الذين قبلوا بالعلمانية عن وعي وإدراك، بأنّها بمثابة إبعاد الدين وتحييده عن المشهد الحياتي والسياسي للناس. (انظر: سروش، عبد الكريم: «معنى العلمانية ومبناها»، مجلة كيان، السنة الخامسة، العدد 26).

- النزعة العلمية (محورية العلم بدل محورية الوحي).
- الليبرالية (الأصالة للحرية الفردية).
- الحداثة (محاربة التقاليد).
- قانون النسبية (مبدأ النسبية في الحق والقيمة).
- العقد الاجتماعي (مشروعية الحكم والمسوغ العقلي له هو العقد الاجتماعي والإرادة الشعبية).

ومصطلح العلمانية من المصطلحات السياسية الحديثة، ولكن لمضمونه ورسالته جذورٌ عريقةٌ في تاريخ الإسلام، ويمكن القول إن كثيراً من المسلمين، قبلوا بنوع ما، فكرة فصل الدين عن السياسة قبل الغرب، ووضعوا عملياً حدوداً للإسلام، وحصره بالأحكام الفردية والعبادية، وجعلوا الحكم والإدارة العامة للمجتمع الإسلامي من حقوق المتشركة، وليس من حق الشارع المقدس والدين.

فقد بدأت فكرة فصل الدين عن السياسة، بتفكيك القرآن عن الولاية الإلهية، حتى لو أن الحكم كان ظاهره دينياً، ويُدَار بعنوان خليفة رسول الله ﷺ، ولكنه من حيث المضمون كان يبتعد دائماً عن الإسلام، وكانت تتسع زاوية الانحراف تدريجياً، حتى وصلت التجاوزات في عهدي بني أمية وبني العباس إلى درجة لم تسلم فيها حتى المظاهر الدينية الصورية. وقد تمّ التعرض -أيضاً- لأولاد الرسول ﷺ وأحفاده، الذين كانوا يدافعون عن الإسلام الأصيل، من قبل المسلمين أنفسهم، وقتلهم في ظل ظروف بشعة. لقد أفضى انحراف السلطة عن مسارها الأصيل، وتكبد الحكومة عن النهج المحدد لها، إلى أن يتحوّل نظام الحكم إلى قشور لا لباب فيها. عند هذه اللحظة بالذات انفصلت السياسة عملياً عن الدين. فمن كان يحمل الموارث المعنوية للإسلام، ويحافظ عليها، ابتعد عن السياسة [في نهجها القائم آنذاك]، ولم يستطع أن يتدخل بمجريات الأمور؛ أمّا من كان يقبض على مقاليد الزعامة، وأزمة السياسة الإسلامية، فقد كان غريباً عن الروح المعنوية للإسلام، بعيداً عنها، ليس له سوى تنفيذ بعض

الممارسات الظاهرية الشكلية، من قبيل الجمعة والجماعة، واستحواد الألقاب. وفي آخر المطاف تمّ الانقلاب حتّى على هذه المظاهر الشكلية، حيث تحوّل الحكم رسمياً إلى ما كان عليه قبل الإسلام [من كونه سلطنة وملكاً عضواً] فانفصل عن العلماء، وانقطع الدين عن السياسة بنحو تامّ. من هذا المنطلق، نستطيع أن ندرك أنّ أكبر ضربة وجّهت إلى الإسلام، بدأت من اليوم الذي فصلت فيه السياسة عن الدين⁽¹⁾.

2. مقاربات العلمانية ومناقشتها :

طرح بعض المفكرين والمثقفين الإسلاميين في العصر الحديث مجموعة من المقاربات الترويجية للعلمانية في البيئة الإسلامية، بهدف إعادة إحياء العلمانية، وإثبات مقولة فصل الدين عن السياسة، من خلال تشبيه العالم الإسلامي بالعالم الغربي. وأبرز هذه المقاربات ومناقشتها الآتي:

1. محورية العلم :

كانت العلاقات الاجتماعية وإدارة الحكم في المجتمعات الصغيرة، في العصر الذي سبق عصر الحداثة، بسيطة وسهلة وغير معقّدة، ولم يكن للبشر القدرة العلمية على إدارة مجتمعاتهم آنذاك. فكان التدخل الغامض للدين في السياسة والحياة الاجتماعية، أمراً مفيداً، ويمكن قبوله وتبريره في تلك الفترة، لكن في العصر الحديث، ومع ازدهار العقلانية، وظهور الأفكار العلمية في الميادين الطبيعية، والعلوم الإنسانية، وميادين كثيرة، ومع التعقيدات السياسية والاقتصادية والإدارية، لم يعد يوجد دور للتفسيرات الماورائية (الميتافيزيكية) ولتدخل الدين بها، وتوفّع مثل هذا الدور من الدين هو خطأ وانحراف⁽²⁾.

(1) انظر: مطهري، مرتضى: الإمامة والقيادة، إيران، دار صدرا للنشر، ص 31-32.

(2) انظر: سرّوش، «معنى العلمانية ومبناها»، م.س: قصّة أرباب المعرفة، طهران، المؤسسة الثقافية صراط، 1373 هـ.ش / 1994 م؛ «السرّ ورفع السرّ، أو (النجوى ورفع النجوى)»، مجلة كيان، السنة الثامنة، العدد 43، 1377 هـ.ش؛ «خدمات الدين وحسناته»، مجلة كيان، العدد 27؛ «المدارة وإدارة المؤمنين»، مجلة كيان، العدد 21؛ «تحليل مفهوم الحكومة الدينية»، مجلة كيان، العدد 32؛ محمّدي، مجيد: «سر بر آستان قدسي دل در كرو عرفى»، طهران، دار قطره للنشر 1377 هـ.ش / 1998 م، ص 135 وما بعد.

مناقشة المقاربة الأولى:

إذا كان القصد هو شرح أسباب ظهور العلمانية في الغرب، وإبعاد رجال الكنيسة عن إدارة الحكم والسياسة، فإنّ الدليل المذكور مقبول. وكنا قد أشرنا إليه سابقاً في المجالات التي ساهمت في ظهور العلمانية، وهو حصول العالم الغربيّ على العلوم التي لم تستطع الكنيسة تحمّلها وقامت برفضها؛ أمّا إذا كان القصد تقديم أنموذج وتحليل واحد عن كلّ الأديان، ومن بينها الإسلام (على ما يبدو، بل هذا ما يعلنه المستدلّون صراحة)، فيجب القول هنا إنّه غير عادل بتاتاً. ويأتي السؤال هنا: ما هو وجه الاختلاف بين العلم والمعارف الإسلامية؟ وأين يتنافيان؟ بحيث إنّ وجود العلم والعقلانية لا يدع مجالاً لوجود الدين؟ وكيف لا تجتمع الإدارة الدينية مع الإدارة العلميّة؟!

إنّ العقل في الفكر الإسلاميّ، هو المبنى والأساس في تقبّل الدين، والتمكّن للأحكام والداعم لها، وهو مرجعٌ يستند إليه في العبادات؛ وفي المقابل، عرّف الجهل بأنّه من أهمّ العوامل التي تؤدّي إلى الهروب من الدين، والابتعاد عنه. والعقل رسولٌ وحجّة باطنية يدعو الإنسان إلى الاقتداء بالأنبياء والرسل والاستفادة من هدايتهم.

ويعدّ الإسلام العلم من أهمّ القيم؛ ولهذا لم يحدده مطلقاً بزمان ومكان، وحتى في الدعوة إلى التوحيد كان هناك تأكيدٌ على العلم ومعرفة أسرار الخلقة، وأبرزها الإنسان. ويدّعي الإسلام أنّ جميع أحكامه بُنيت على أساس المصالح الحقيقيّة، ورُوّعي فيها الحكمة والبصيرة. فكيف يمكن أن يبتعد الإسلام في عصر العلم والعقلانية عن ميدان الحكم والسياسة؟!

وأين هي الأحكام الاجتماعية والسياسية للشريعة الإسلامية التي سجّل تباين بينها وبين الاكتشافات الحديثة والعلوم العصريّة، حتى يدعى عدم إمكانية حضورها في العصر الحديث، وعدم إمكانية تطبيقها؟!

وقد يقال ليس المراد بهذا، أن الإسلام لا يقبل العلم ويناقضه، وأنهما لا يجتمعان؛ بل المراد هو أن اقتداء الإنسان بالدين قبل الحدأة هو اقتداء الجاهل بالعالم، ويمكن تبريره، ولكن اقتداء الإنسان العالم والقادر بالدين، هو اقتداء العالم بالعالم، ومن الطبيعي أن هذا الاقتداء مذمومٌ وظلمٌ للعلم!

وجواباً على هذه الإشكالية يمكن القول: مهما ازداد علم الإنسان وارتقى، فإنه يبقى جاهلاً أمام علم الله - سبحانه وتعالى - ولا يمكن له أن يحيط أو يلم بجميع الجوانب والأبعاد والميادين الإنسانية، وما تقتضيه حياته، وبالمنافع والمفاسد؛ لأنه لا يمكن لأحد غير الله خالق الإنسان، أن يعرف كيفية هداية الإنسان وارتقائه، ونقل الطاقات والقدرات المختلفة الكامنة فيه إلى حيِّز الوجود بصورة شاملة وكاملة؛ ولهذا فإن اقتداء الإنسان بالبرنامج الذي وضعه له الله - سبحانه وتعالى - وشخصه له، لا يزال مصداقاً لاقتداء الجاهل بالعالم.

ولا يزال الإنسان قاصراً عن الإحاطة بشكل كامل، بجميع الخصائص والحاجات والخصوصيات الإنسانية. وهو لم يعرف نفسه بكامل حقيقتها، ليتمكن من تقديم تعليمات وقوانين وبرامج للحياة على أساس تلك المعرفة، بالرغم من أنه تقدّم بشكل كبير في عالم الصناعة والعلوم، واكتشف الكثير من العلاقات والقوانين الطبيعية، وقام باختراعات كبيرة، ويشهد له في ذلك. وأفضل شاهد على ذلك [التصور المعرفي للإنسان]، هو إقرار المثقفين بهذا، ونقص القوانين وفشلها، وإخفاق المذاهب التي تطوى تاريخياً الواحدة تلو الأخرى، وكذلك الأمر في عدم تلبية مذهب الحدأة، ومشروع ما بعد الحدأة، حاجات المجتمعات البشرية المعاصرة، وعجزها عن رفع مشكلاتها.

وبناءً على ما تقدّم، فإن الالتزام بالعلم والعقلانية، ما زال يقتضي اقتداء البشر بأعلم برنامج وأشمل قانون حياة وأجمعه، وأبعده عن

الخطأ، وهو الذي وضعه خالق الإنسان والكائنات الأخرى، في تصرف البشر، عبر الأنبياء ﷺ والأئمة ﷺ، ومن بعدهم، فإن مهمة تبيين هذا الأمر وتبليغه ملقاة على عاتق الخبراء، والعلماء العارفين بأمور الدين والملتزمين به.

كما أنّ العلم وحده ليس كافياً لتنظيم حياة الإنسان وإدارتها؛ فالعلم، إن لم يوجد من يوجّهه ويتحكّم به، يمكن أن يكون أداة في أيدي المستعمرين، والباحثين، واللاهثين وراء السلطة، فيجرون المجتمع إلى الانحطاط والسقوط في الحضيض، بدل أن يرفعوا من شأنه ويطوّروه ويرتقوا به إلى كماله. فالعلم قدرة، ولكنّ حسن الإرادة هو من عمل الإيمان. والعلم يضع الأدوات، بينما الإيمان يحدّد الهدف والغاية. والعلم مبدع السرعة، ولكنّ الإيمان موجّه. ولهذا، فإنّ البشر، وبالتحديد الحكّام والمديرين، هم بحاجة دائمة إلى الإيمان؛ وكلّما وجدوا في العلم (الأدوات) قدرة أكبر، ازدادت حاجتهم إلى الإيمان (الموجّه) بشكل أكبر⁽¹⁾.

2. تحوّل الإنسان من مكلف إلى مستحقّ:

من أهمّ عوامل ظهور العلمانيّة وقبولها الواسع لدى الناس، وجود التحوّل والنهضة المتعلّقة بالإنسان وقدرته، اللذين أدّيا إلى ظهور علم حديث يختصّ بمعرفة الإنسان ويتمحور حول المتطلّبات والإرادة الإنسانيّة، ليظفر الإنسان بالإمرة والسيادة على مصيره، ويكون مؤثّراً في بناء الطبيعة عوضاً عن العبوديّة والإطاعة. ف«تحوّل الإنسان على ضوء العلم، من كونه مصنوعاً (مكلفاً) وضعيفاً إلى كونه صانعاً ومقتدراً، وتغيير هذه النظرة والمفهوم، هو الذي أدّى إلى انتقاله، بين الحقّ والتكليف. ووصل الإنسان إلى أن يكون مُضيفاً وصانعاً للعالم، بعد أن كان ضيفاً عليه. نعم، إنّ مثل هذا الإنسان يعتبر نفسه مستحقّاً أكثر من

(1) انظر: مطهري، مرتضى: الإنسان والإيمان، لا، ط، بيروت، دار التيار الجديد، لا، ت، ص 22-27.

كونه مكلفاً»⁽¹⁾. فـ «دينياً، لا يحق لأيّ إنسان ادّعاء الألوهية؛ لأنّه مكلف بالعبودية. ولكنّ الإنسان الحديث لا يعتقد بامتلاك أحد حقّ الألوهية، ولا سيّما في السياسة والحكم، وهذا الإنجاز حسن جداً»⁽²⁾.

مناقشة المقاربة الثانية:

وفي مقام مناقشة هذه المقاربة وردّها، يمكن القول:

- لا يمكن فصل الحقّ عن التكليف (الواجب) في فلسفة الحقوق؛ لأنّه أصل مُسلّم به. ولا يُستوفى الحقّ، إلّا على ضوء التكاليف التي تلحظ صاحب الحقّ والآخرين. فلا يمكن للإنسان أن يعيش بدون قانون، وبرنامج، وتعليمات (تكاليف)، ولا يجوز أن نعرّف الإنسان المعاصر بأنّه خارج دائرة التكليف، وبأنّه مُستحقّ؛ لأنّ تحقّق هذه الحقوق لا يتمّ إلّا في ظل نظام مُقنون، والتزام الناس بالتكاليف. وفلسفة وجود مبدأ التكاليف والقوانين، هي الحقوق. وفي الأصل، لا يوجد شكّ في أنّ الإنسان يحتاج إلى قانون ونظام حقوقيّ، والاختلاف وحده هنا هو بادّعاء الدين أنّ النظام والقانون هو تكليف من الله خالق الانسان؛ لأنّه أولاً: يعرف كلاً حقوقه ويؤمنها له (تكاليف المُستحقّ)، وثانياً: إنّ معيار هذه التكاليف هو مصالح البشر وحقوقهم فقط، وليس مصالح المشرّعين، بينما تعتبر العلمانيّة التكاليف والقوانين موضوعات سنّها الإنسان بنفسه.

- إنّ القول بأنّ لسان الدين لسان التكليف هو تهمة واضحة البطلان وبيّنة الفساد؛ فبحسب آيات وروايات كثيرة، فإنّ لسان الدين الإسلاميّ هو لسان الدعوة والهداية والتبليغ، ولا يتبلور الإيمان والدين الإلهي، إلّا بالاختيار والتقبّل الواعي (ليس تقليداً أو بالإكراه). قال -تعالى-: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾⁽³⁾، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمن

(1) انظر: سروش، «معنى العلمانيّة ومبناها»، م.س.

(2) م.ن.

(3) سورة الإنسان، الآية 3.

شَاءَ فَيُؤْمِنُ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴿١﴾، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (٢)، حيث عرفت هذه الآيات الدين ووصفته بأنه لسان الدعوة وطريق السعادة. ثم يأتي بعد التقبُّل الواعي المشفوع بالشوق، وبعد الإيمان بالله وبرسوله الأكرم ﷺ، الاقتداء والعمل بالتوجيهات والإرشادات الدينية. ومقتضى قبول عقيدة ما، الاقتداء العملي بها، وهذا لا يختص بالإسلام فقط.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ موضوع الدين هو هداية الإنسان، والفقهاء جزء الخطاب الديني ما بعد الإيمان، ويلحظ أشخاصاً يفترض أن يكونوا قد تقبّلوا الهداية الدينية برغبة وحماس، ولا ينبغي الخلط بين الخطابين الدينيين: خطاب ما قبل الإيمان، وخطاب ما بعده.

- إن منشأ جميع التكاليف والأوامر الدينية، هو أداء حقّ وضعه الله - سبحانه وتعالى - للإنسان، وبدون هذه التكاليف لم يؤدّ حقّ الإنسان، وهو الهداية: ﴿رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾ (٣). ولقد تحققت هذه الهداية الإلهية بصورة جبرية في الظواهر غير الإنسانية، لكن فيما يتعلق بالإنسان، فالأمر مختلف؛ فهناك هداية تشريعية، وأوامر ونواهي إلهية، لأنّ الإنسان لديه عقل ويميز الخبيث من الطيب، وهو حرّ ومختار وقائم على مصيره. فلولا هذه الأوامر والنواهي، لما تمّ أداء حقّ الهداية الإنسانية، ولما تمّ بيان كيفية الارتقاء والسير والسلوك نحو الكمال والسعادة، والعوامل المانعة منها، ولما تمّت حجة الله، ولما بقي من معنى للثواب والعقاب. عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أيها الناس ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به، وما من شيء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه» (٤).

(1) سورة الكهف، الآية 29.

(2) سورة البقرة، الآية 256.

(3) سورة طه، الآية 50.

(4) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تحقيق: محمد جواد الفقيه، ط2، بيروت، دار الأنواء، 1431 هـ/ق/

2010م، ج2، ص78.

إنّ الإنسان المؤمن العاقل المثقف الحرّ يتقبّل العبودية لله وإطاعته برغبة وشوق؛ فهو يعتبره، أولاً، الطريق الوحيد للوصول إلى الحياة الإنسانية الطيبة والحقيقيّة، والكمال الحقيقي: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (1)، ويعدّه، ثانياً، سبباً للحرّيّة والخلاص من العبوديّة ومن تكاليف الآخرين؛ فليست العبوديّة لله تحقيراً للإنسان، ولكنها تكريمٌ له. قال الإمام عليّ عليه السلام، مخاطباً الله -عزّ وجلّ-: «إلهي كفى بي عزاً أنّ أكون لك عبداً، وكفى بي فخراً أنّ تكون لي ربّاً، أنت كما أحبُّ فأجعلني كما تحبُّ» (2).

ولهذا فإنّ ترك الدين والابتعاد عن محوريّة الله، ليسا من الحكمة بمكان، ولا يمكن تحصيل مرتبة الإنسانيّة التي هي خلافة الله، إلا في ظلّ الهداية الدينيّة والعبوديّة لله عزّ وجلّ.

3. الفهم الخاطئ للآيات القرآنيّة :

يرى بعض المثقفين (3)، أنّ العلمانيّة وحصر نطاق الدين في الأمور العباديّة والفرديّة، هو مقتضى الآيات القرآنيّة والروايات التي تشير إلى أنّ الهدف من إرسال الرسل وإنزال الكتب، وفلسفة وجود الدين، هو عمارة الآخرة، وليس تدبير الدنيا وعمارته (4).

(1) سورة الأنفال، الآية 24.

(2) المجلسي، محمّد باقر: بحار الأنوار، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1403 هـ/ق. 1983 م، ج74، ص400.

(3) انظر: عبد الرزاق، عليّ: الإسلام وأصول الحكم، القاهرة، 1925 م، ص5-71؛ بازرگان، مهديّ: «هدف بعثة الأنبياء والآخرة والله»، مجلة كيان، العدد28، سنة 1374 هـ.ش/ 1995 م، ص46-61.

(4) ومن النصوص الدينيّة التي استظهروا منها ذلك، قوله -تعالى-: ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (سورة الشورى، الآية 48)، ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴿١٠﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ (سورة الغاشية، الآية 21-22)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ (سورة الإسراء، الآية 54)، وقول النبيّ ﷺ: «إني لست بملك، إنّما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد» (الحافظ القزويني، محمّد بن يزيد: سنن ابن ماجه، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، لا.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لا.ط، ج2، ح3312، ص1101؛ وقول النبيّ ﷺ: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» (النيسابوري، مسلم: صحيح مسلم، لا.ط، الرياض، بيت الأفكار الدوليّة، 1419 هـ/ق. 1998 م، كتاب الفضائل، ح2363، ص962).

مناقشة المقاربة الثالثة:

وفي مقام مناقشة هذه المقاربة وردّها، يمكن القول:

- في موضوع الاستدلال بالقرآن، يجب أن تُلاحظ جميع الآيات المتعلقة بموضوع ما وليس بعضها، وكذلك عدم أخذها بصورة ناقصة، من دون أن نغير اهتماماً لسياقها، ومَنْ هو المخاطب في هذه الآية، وما هو الموضوع التي تريد التحدّث به. وفي ما يتعلّق برسالة الرسول الأكرم ﷺ، توجد -أيضاً- آيات كثيرة؛ لكنّهم أشاروا إلى بعضها فقط. وتبيّن هذه الآيات الكثيرة سلطة الرسول الأكرم ﷺ وولايته ومقامه في الأمر، وتشدّد على جميع المسلمين الاقتداء به في جميع المجالات. مثل قوله -تعالى-:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هُمْ رَاكِعُونَ﴾ (1)، ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (2)، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُرُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (3).

- إنّ هذه الآيات هي لمواساة الرسول الأكرم ﷺ؛ إمّا إزاء عناد المشركين والكفار واستنكافهم من قبول دعوة الحقّ، وإزاء التعب والهَمّ الذي كابده رسول الله ﷺ في هذا المضمار، فيخاطبه الله بأنّ وظيفتك الإبلاغ والدعوة إلى الحقّ ليس إلّا؛ وإمّا إزاء تقبّل الناس أو عدم تقبّلهم لهذه الدعوة الموجبة للسعادة، فهي على عاتقهم هم: ﴿فَإِن أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (4)، ﴿لَعَلَّكَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ تَلْمِزُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (5).

(1) سورة الأحزاب، الآية 6.

(2) سورة المائدة، الآية 55.

(3) سورة النساء، الآية 59.

(4) سورة الشورى، الآية 48.

(5) سورة الشعراء، الآية 3.

4. دنيويّة السياسة :

تري العلمانيّة تناقضًا من حيث الموضوعات بين الدين والسياسة؛ فهدف الدين عمارة الآخرة وتنظيم الحياة الخالدة للإنسان، بينما موضوع السياسة عمارة الدنيا والحياة الدنيويّة، وأنّ شأن الدين ومقامه أرفع وأقدس من أن يتلوّث بالموضوعات الماديّة والدنيويّة⁽¹⁾.

مناقشة المقاربة الرابعة:

جاء الإسلام لهداية البشر وتأمين السعادة الأبديّة وعمارة الآخرة، لكنّ مكان تحقّق هذه الهداية والسعادة الأبديّة هي الدنيا، وعلاقة الدنيا بالآخرة هي علاقة المزرعة والسوق التجاريّ (المتجر) بالمنزل ومكان الاستقرار؛ ولهذا لا يوجد لعمارة الآخرة، وتأمين السعادة الأبديّة، سوى طريق واحد يمرّ بعمارة الدنيا، وبمزرعة ناتجها السعادة الأخرويّة⁽²⁾.

وما جاء ذمّه في النصوص الدينيّة هو أن يصبح الإنسان أسيرًا للدنيا وعبداً لها، وخاضعاً ومنقاداً للأمور الدنيويّة، أي أن يكون هو بخدمتها؛ أمّا إذا كانت الدنيا، والإمكانات الماديّة، والمزرعة، والمتجر، والسوق، بخدمة الإنسان، فهي أفضل رأسمال وأداة لتأمين السعادة الأخرويّة.

فإذا كانت الدنيا للإنسان، فهذا ممدوح، وأمّا إذا كان الإنسان للدنيا، فهذا مذموم. وهذا لم يُعدّ يُعدّ خلطاً بين هدفين ومقصدتين، وإنّما هو استفادة من أداة وطريق وتصويبهما للوصول إلى هدف واحد. وإذا كانت السياسة التي قدّمها ومارسها الأنبياء ﷺ وأداروها بين الناس هي من نوع سياسة الظلم والجور، فهي ليست بالطبع من شأنهم ومقامهم. وأمّا إذا رأينا سياساتهم جزءاً من الهداية الدينيّة، والإدارة العامّة للمجتمع،

(1) انظر: مهدي بازركان، «هدف بعثة الأنبياء الآخرة والله»، مجلّة كيان، العدد 28، سنة 1374 هـ . ش (1995 م)، ص 46-61.

(2) انظر: المطهري، مرتضى: الإنسان الكامل، ط2، بيروت، مؤسسة البعثة، 1412 هـ/ق/1992م، ص153-160.

للوصول إلى القيم والكمالات الإنسانية، فهي لا تُعدُّ فقط من شأنهم ومقامهم، بل هي أكبر خدمة قدموها إلى الإنسانية.

وإلى ذلك أشارت النصوص الدينية في الحثّ على الاستفادة من الدنيا لتحقيق بيئة التكامل والسعادة الحقيقية الآخروية؛ فعن الإمام عليّ عليه السلام: «الدُّنْيَا مَتَجَرُّ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ»⁽¹⁾، وفي ذمّ الركون إلى الدنيا والغفلة عن الآخرة؛ فعن الإمام عليّ عليه السلام: «إِنَّ الدُّنْيَا لَا تَخْدَعُ أَحَدًا لَكِنَّ الْإِنْسَانَ يَخْدَعُ نَفْسَهُ... أَنْتَ الْمُتَجَرِّمُ عَلَيْهَا أَمْ هِيَ الْمُتَجَرِّمَةُ عَلَيْكَ؟»⁽²⁾

ثالثاً: نظرية التلازم والوحدة بين السياسة والدين:

١. مفاد النظرية:

يرى العلماء المسلمون، وبالتحديد العلماء الشيعة منهم، أنّ الإسلام هو مجموعة كاملة، تشتمل على كل الأبعاد، وتلبّي جميع حاجات البشر الحياتية؛ وذلك من خلال فهمهم للآيات القرآنية وسنة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، بحيث إنّها لم تغفل عن ذكر أي نقطة أو موضوع يتعلق بإدارة الحياة الفردية والاجتماعية، ولكنهم أعاروا اهتماماً ملحوظاً للقضايا الاجتماعية والسياسية، ونظام الحكم، والعلاقات فيما بين الأجهزة والمؤسسات المرتبطة بالمجتمع الإسلامي والمسلمين؛ لأنّ هذا القسم من القضايا لديه تأثير كبير في تحقيق القوانين الإلهية، ونقل الطاقات الإنسانية من حيّز القوة إلى حيّز الفعل.

فالسبب في الفكر الإسلاميّ الأصيل، جزء من الهداية الكلية والشاملة التي يضمنها الدين، ولهذا، فهو يرى علاقة الدين بالسياسة

(1) الرضي، محمّد بن الحسين بن موسى (المعروف بالشريف الرضي): نهج البلاغة (الجامع لخطب أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، شرح وتحقيق: محمّد عبده، ط1، قم المقدّسة، مطبعة النهضة، 1412 هـ/ق/1370 ش، ج4، ص31.

(2) م.ن.

علاقة كلٍّ بجزء؛ ذلك الجزء الذي أخذ توجُّهه من الكلِّ من جهة ويؤدِّي دورًا أساسيًا وحاسمًا في تحقُّق هذا الكلِّ، ومن جهة ثانية، إذا انتهى هذا الجزء ينتهي معه الكلُّ أيضًا. وقد اختصَّ القسم الأكبر من الحكمة العمليَّة في الإسلام بالقوانين، والأحكام الاجتماعيَّة والسياسيَّة، بما يتلاءم مع حكمته النظرية وينبثق منها.

ويرى الإسلام أنه لا يوجد فرق بين عمارة الدنيا وعمارة الآخرة؛ فشان الدين هو عمارة الدنيا، والسعادة الآخرويَّة هي نتاج لإصلاح الدنيا. ولهذا يمكن القول: إنَّ كلَّ الأحكام، والقوانين الاجتماعيَّة، والفردية، والسياسيَّة، والعباديَّة، والاقتصاديَّة، والثقافيَّة الإسلاميَّة متعلِّقةٌ بالدنيا، وتسير في اتجاه إصلاح الأمور الدنيويَّة وتصويبها، حتَّى يبني المؤمنون منازلهم، ويصنعوا مستقبلهم في هذه المزرعة والمتجر والسوق، من خلال التمسُّك والالتزام بالأحكام والإرشادات. فالآخرة تُصنع في الدنيا، ولا يجب أن يُوَضَّع بينهما حدٌّ.

إنَّ الإنسان خُلِقَ ليجتاز طريق الكمال والسعادة، الذي هو القرب الإلهيِّ نفسه، وليستفيد من طاقاته ويستخدمها أمثل استخدام. والدنيا هي الطريق لهذه الحركة، والميدان لهذا الجهد العظيم. وفي هذا الطريق دورٌ لكلِّ الأعمال الإنسانيَّة - سواءً أكانت فردية أم اجتماعيَّة -، بيد أن الأعمال والأمور الاجتماعيَّة والسياسيَّة، وإدارة المجتمع الإسلاميِّ، تتمتع بقيمة أرفع وبمكان أسمى، بدليل آثارها الكثيرة وتأثيرها في تحقيق الهدف والمبتغى.

ولذلك عُدَّت معالجة القضايا الاجتماعيَّة، في النصوص الدينيَّة، والاهتمام بها والإحساس بالمسؤوليَّة تجاهها، من أفضل الأعمال قيمة عند الله - سبحانه وتعالى-؛ فعن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أصبح ولم يهتمَّ بأمر المسلمين فليس بمسلم، ومن سمع رجلاً ينادي يا

للمسلمين ولم يُجبه فليس بمسلم»⁽¹⁾، وعن الأئمة أيضاً نقلاً عن رسول الله ﷺ: «صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام»⁽²⁾، وعن الإمام علي عليه السلام: «وما أعمال البر كلها، والجهاد في سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا كنفثة في بحر لجي... وأفضل من ذلك كلمة عدل عند إمام جائر»⁽³⁾، وعن الإمام الصادق عليه السلام: «لا دين لمن دان بولاية إمام جائر ليس من الله»⁽⁴⁾.

إن جوهر الأديان الإلهية، وبالتحديد الدين الإسلامي، مقارعة الكفر والاستكبار ومواجهتهما، والحكم وفقاً للقوانين والولاية الإلهية. لكن القوى الاستكبارية رأت في التعاليم الإسلامية تهديداً لمصالحها ولطموحاتها، فحاولت أن تنتزع الحركة الجهادية والنضال والحياة الحقيقية، من المجتمع الإسلامي، من خلال فصل السياسة عن الدين.

2. طرق إثبات التلازم بين الدين الإسلامي والسياسة:

قد يستفاد من طرق مختلفة لبيان كيفية ترابط السياسة بالإسلام، وأن الهداية العامة والشاملة الإسلامية لا تتحقق من دون السياسة وإقامة نظام حكم إسلامي، وسوف نشير إلى ثلاث طرق على نحو الإجمال:

أ. بيان معالم الدين وفلسفة وجوده:

تُبين الآيات القرآنية والروايات الإسلامية أن الدين يتألف من قسمين هما: عقيدة وعمل؛ أي الاعتقاد والإيمان بالله - سبحانه وتعالى - وأنه قد أرسل إلى البشر أفضل قانون لهدايتهم. ويتبع هذا الاعتقاد، التسليم

(1) الكليني، أصول الكافي، م.س، ج2، ص171. بالرغم من أن بعضهم عدّ سند هذه الرواية غير قوي، ولكن تؤيد روايات أخرى مضمونها. انظر: الكليني، الكافي، م.س، ج2، باب الاهتمام بأمر المسلمين والنصيحة لهم، ص163؛ باب حق المؤمن على أخيه وأداء حقه، ص169؛ باب قضاء حاجة المؤمن، ص192؛ باب السعي في حاجة المؤمن، ص196؛ وأبواب أخرى كثيرة.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، م.س، ج3، ص77.

(3) م.ن، ج4، ص90.

(4) الكليني، الكافي، م.س، ج1، ص437.

والطاعة برغبة وحماس للقوانين الإلهية، والعمل وفقاً للأوامر التي أعطاها المولى؛ لأنّ خالق الإنسان وحده، هو من يحيط إحاطة كاملة بكلّ الأبعاد والحاجات الفردية والاجتماعية للناس، ولا يغفل عن شيء منها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا يخضع لتأثيرات العوامل الداخلية والخارجية، ويضع القانون والتشريع وفقاً لمصلحة الإنسان وسعادته فقط.

ف «الدين عبارة عن الأصول العلمية، والسنن والقوانين العملية، التي تضمن باتخاذها والعمل بها سعادة الإنسان الحقيقية؛ فهي متّخذة من اقتضاءات الخلقة الإنسانية ليتطابق التشريع مع الفطرة والتكوين. وهذا هو المراد بكون الدين فطرياً؛ وهو قوله -تعالى-: ﴿ فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (1).

و«الدين هو سلوك في الحياة الدنيا يتضمّن صلاح الدنيا، بما يوافق الكمال الأخروي والحياة الدائمة الحقيقية عند الله -سبحانه وتعالى-، فلا بدّ في الشريعة من قوانين تتعرّض لحال المعاش على قدر الاحتياج» (2).

ويرى بعض الحكماء والعلماء المسلمون، أنّ دين الإسلام يشتمل على قسمين هما: الحكمة النظرية (الرؤية الكونية)، والحكمة العملية (الإيديولوجيا)، ومن ثمّ يقسمون الإيديولوجيا والأوامر والأحكام الدينية إلى ثلاثة أقسام: العبادات، وتديبير المنزل، وسياسة المدن (تديبير الأمور الاجتماعية ونظمها).

وقد عرف النبي الأعظم ﷺ الشريعة والأحكام الإسلامية بعبارة قصيرة وموجزة، في حجة الوداع، حيث قال: «يا أيها الناس، ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلاّ وقد أمرتكم به، وما من شيء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلاّ وقد نهيتكم عنه» (3).

(1) الطباطبائي، محمّد حسين: الميزان في تفسير القرآن، ط1، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، 1417هـ/ 1997م، ج16، ص198.

(2) م.ن، ج2، ص132.

(3) الكليني، الكافي، م.س، ج2، ص78.

وبناءً على ما تقدم، يشكّل تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية والقضايا المتعلقة بالحكم، القسم الأعظم من الحكمة العملية الإسلامية، التي تفوق القسمين الآخرين بمرات عدّة؛ وتشكّل السياسة القسم الأكبر من الهداية والإيديولوجيا الإسلامية، التي تحكّم علاقتها بدين الإسلام علاقةً الجزء بالكلّ؛ ذلك الجزء الذي إذا ما أغفلناه، وحذفناه من دائرة الدين، فسيكون معناه إبعاد الدين، والتعامل بنحو انتقائي مع القوانين الإلهية، بقبول بعضها وإنكار بعضها الآخر!

ب. سيرة أئمة الدين عليهم السلام:

تعدّ دراسة سيرة القادة الإلهيين وأئمة الدين عليهم السلام طريقاً لمعرفة وجهة نظر الإسلام وموقفه من القضايا الاجتماعية والسياسية؛ فهي تجلّ واضحاً لأحكام الله وأوامره - سبحانه وتعالى - التي شكّلت أنموذجاً لجميع أتباع الإسلام، وتعبيراً عن الإرادة التشريعية الإلهية وعن الدين.

وقد دعا القرآن إلى الاقتداء والتأسي بالهداة الإلهيين من أنبيائه عليهم السلام ورسله عليهم السلام وأوليائه عليهم السلام في أقوالهم وأفعالهم، حيث يقول - تعالى -: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (1)؛ ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ (2).

ولم يكتفِ الإسلام بتقديم الإرشادات والتوجيهات، وبيان النظريات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية، ولكنه أظهر عملياً الامتزاز المتين والثابت للسياسة والمواقف السياسية والاجتماعية مع الدين، حيث تُزيل السيرة السياسية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام، أي تردّد أو إبهام عن إعطاء الإسلام الأهمية البالغة للقضايا الاجتماعية والسياسية. وتعدّ هذه السيرة القيمة أفضل أنموذج لتعليمنا، وتوجيهنا، وإرشادنا في كيفية إدارة النظام السياسي.

(1) سورة الأحزاب، الآية 21.

(2) سورة الممتحنة، الآية 4.

لقد علم النبي الأكرم ﷺ أتباعه، روحية المقاومة والسعي والجهاد بلا هوادة في مواجهة الانحراف، وعدم قبول أي نوع من أنواع التمييز الاجتماعي والظلم، بصفتها مبادئ أساسية من مبادئ دعوته، وربّاهم فيهم لدرجة لم يستطع فيها أصعب صنوف العذاب والمشكلات (حتى في حادثة شعب أبي طالب)، أن يجعل المسلمين يتنازلون، وكذلك أن يمنعهم من إدامة المسيرة، مع أنّ عددهم كان قليلاً جداً. وضع الإسلام منذ تلك البداية الحركة والجهد والمقاومة والإيثار في صميم الإيمان بالله وبرسوله ﷺ. ولا يمكن اعتبار مخالفة أشرف مكة. ومواقفهم الحادة إزاء الرسول الأكرم ﷺ والمسلمين، ناشئة فقط من الانحراف العقدي، ومن إصرارهم على عبادة الأصنام فحسب، بل من إدراكهم جيداً أنّ الإسلام وتعاليمه سيهدّدان مصالحهم، وسيزعزعان مقاماتهم الاجتماعية، ونظامهم الطبقي القائم في مكة. وقد صرّحوا بأنفسهم في موارد عدة بأننا واجهنا الإسلام لهذا السبب. وفي نهاية المطاف هجر رسول الله ﷺ والمسلمين مكة، وقصدوا المدينة. وكانت هجرة الرسول الأكرم ﷺ من مكة إلى المدينة، فرصة مناسبة في البداية لتأمين الأجواء لمشروع الأحكام الاجتماعية والسياسية وتطبيقها، ومن ثمّ إيجاد انسجام بين المسلمين وإعداد المقدمات لتشكيل الدولة، مع ما يستلزمه من إجراءات. وقد أقام النبي الأكرم ﷺ أول صلاة جمعة عبادية سياسية في بداية دخوله إلى المدينة. وبعد الاستقرار فيها، تولى الرسول ﷺ زمام الأمور الإدارية والحكم وهداية المجتمع، من خلال إنشاء مسجد كان محلاً للعبادة، وداراً للحكم، ومركزاً للتعليم والتربية، ومكاناً لتبادل الأخبار المتعلقة بالمجتمع الإسلامي، ومكاناً لتجمّع المسلمين عند ذهابهم إلى الحرب، فضلاً عن كونه مكاناً للقضاء. وأقدم الرسول ﷺ على تشكيل حكومة مع مفرداتها، وتعيين أشخاص أناط بهم مسؤوليات اجتماعية، وثقافية، وعسكرية، واستخباراتية.

وبعد ارتحال الرسول الأكرم ﷺ، بقي الأئمة المعصومون ﷺ يتابعون مهمتين، وهما: تبيين الوحي وتفسيره، والقيادة وتطبيق الأحكام الإلهية، فضلاً عن كونهم امتداداً للفيض الإلهي، فكانوا يتخذون دائماً مواقف حاسمة تتعلق بالقضايا الاجتماعية والسياسية، مع أنه لم تكن القيادة السياسية وقيادة المجتمع الإسلامي بتصرفهم رسمياً إلا فترة وجيزة، ولكنهم لم يبتعدوا على الإطلاق عن المشهد السياسي، وعن قضايا المجتمع، وتعاطوا مع الوضع القائم في كل زمان وموضع، وفقاً لاقضاء الزمان وتحت عناوين مختلفة، وأقدموا على اتخاذ إجراءات، من شأنها الحلّ والفصل في القضايا الاجتماعية التي واجهها المجتمع الإسلامي.

ويمكن مشاهدة الصورة العامة للحكم الإسلامي بشكل جيد في أعمال الإمام عليّ ﷺ وأقواله، خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة (السنوات الخمس) من عمر تولّيه سُدّة الحكم؛ فقد استلم الحكم والقيادة السياسية على نحو رسمي، في ظلّ ظروف صعبة جداً وغير مساعدة، وأوضاع متقلّبة، وبعد مشاكل كبيرة كانت قد طالت العالم الإسلامي، وكذلك لم يعاونه المسلمون بأغلبهم، ولم يسيروا معه، لكنّه، أدار الحكم في الوقت نفسه بحزم، ومن دون أيّ مهادنة وأيّ تفكير بالمصالح الشخصية. وفي النهاية، لم يستطيعوا تحمّل وجوده المبارك، فقتلوه وارتفع شهيداً.

واختلفت أنواع المواقف وطرق التدخّل التي اتّخذها الأئمة المعصومون ﷺ تجاه القضايا والأحداث، وفق اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية، والاختلاف الذي كان بين الأعداء أنفسهم، وتحت تأثير عوامل أخرى؛ ولكنّها كانت مشتركة في المبادئ والأصول الكليّة والمجاور الأساسية، حيث اتّخذت موقفاً موحدًا، مثل: الحرب على الطاغوت، والاستقامة، والصلابة والثبات في مواجهة أنواع الضغوطات الروحية والنفسية، وعدم المهادنة، والنظر إلى الواقع، والابتعاد عن

التعاطي العاطفيّ، والاستفادة من جميع الإمكانيات والفرص، وحفظ أصول المذهب، وتلبية حاجات الناس والوقوف على أوضاعهم، والسعي لإحقاق حقوق المظلومين والمضطهدين، وتنوير الناس وتعليمهم، واحترام الرأي العامّ ومشاورته، واتّخاذ القرارات الحاسمة عندما تقتضي الضرورة، وتأسيس أعداء الخارج من الاستفادة من الخلافات الداخلية...

إنّ روحية مواجهة الظلم والسعي لتطبيق الأحكام الإلهية، والشجاعة، والجرأة على مقارعة الطواغيت والظالمين، انتقلت من الأئمة المعصومين عليهم السلام إلى أتباعهم وشيعتهم، وجعل هذا الأمر تاريخ الشيعة حافلاً بصورة دائمة بمواجهة الظالمين، والسعي لإزالة معالم الأشكال المختلفة للتحريف التي كان يُروّج لها على جميع الأصعدة. فكان الشيعة أوّل من حمل الثورة الفكرية في الإسلام ضدّ الطغيان، وفي نظريّاتها تكمن روح الثورة، وإنّ عقيدة الإمامة التي آمن بها الشيعة حملتهم على انتقاد الطبقة الحاكمة ومعارضتها في جميع مراحل تاريخهم، وجعلتهم يرون عدم مشروعية كلّ حكومة مهما كان نوعها، إلا إذا تولى أمرها إمام معصوم؛ لذلك كانوا في ثورة مستمرة لا يهدأون ولا يفترون⁽¹⁾.

ج. دراسة المصادر الدينية:

من اللائق والمنطقيّ، عند الاستفسار والسؤال عن رأي الإسلام حيال القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة، وموقفه من القضايا المتعلقة بالمجتمع وإدارته، أن نبحث عن الجواب في المصادر الدينية الإسلاميّة، وفي مقدّمها القرآن الكريم. والمعرفة الإجماليّة لمفاهيم آياته كافية للإقرار والشهادة على أنّ القرآن أعار الأبعاد والشؤون الاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، ونظام القيادة، وإدارة المجتمع، اهتماماً بالغاً أكثر بكثير من اهتمامه بالشؤون الفرديّة للمسلمين. وقد طرح القرآن ذلك بصراحة

(1) انظر: الوردى، عليّ؛ وعطاء السلطين، ط2، لندن، دار كوفان، 1995 م، ص256.

تامة وبشكل حاسم؛ فلا نجد قضية من القضايا الاجتماعية والسياسية، لم يتعرض لها القرآن بشكل عام، ولم يتخذ منها موقفاً⁽¹⁾. فالقرآن هو دستور النظام السياسي الإسلامي الذي يبين بوضوح، جميع أبعاد الحكم ومقوماته ومستلزماته.

إنّ «الإسلام عقيدة، تشتمل -خلافًا للعقائد الإلحادية- على جميع ما يصلح الشؤون الفردية، والاجتماعية، والمادية، والمعنوية، والثقافية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، كما أنها تلعب دور الإشراف على جميع ذلك؛ فهي لا تُغفل أي قضية مهما صغرت تتعلق بتربية الإنسان والمجتمع، وتحقيق التقدم المادي والمعنوي لهما، وكذلك، فإنها تشخص العوائق والمشكلات التي تعترض طريق التكامل الاجتماعي والفردى، وتعمل على رفعها»⁽²⁾.

خاتمة:

إنّ فلسفة وجود دين الإسلام (دين الهداية العامة والشاملة)، وسير أئمة الدين ﷺ والأهم من ذلك محتوى الآيات القرآنية وتعاليمها الصريحة والواضحة، وروح المعارف الإسلامية العالية، تقتضي كلها أن يتعاطى هذا الدين، الذي هو خاتم الأديان وأكمل القوانين والتشريعات السماوية، مع السياسة والحكم وإدارة الأمة الإسلامية العامة أكثر من تعاطيه مع سائر أبعاده الأخرى، وأن يُعدّ السياسة جزءاً من الهداية العامة التي كفلها. وبالطبع، فإنّ سياسة كهذه لا توجد في مكان آخر، كما توجد في الدين، ف«السياسة (الحقّة) هي السياسة التي تقود المجتمع وتسير به، آخذة بعين الاعتبار جميع المصالح والأبعاد المتعددة للإنسان والمجتمع، وتعمل على تنمية هذه الأبعاد

(1) لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: نكارنده: الفلسفة والنظام السياسي الإسلامي، 1383 هـ.ش/ 2004 م، دار زمزم؛ الهداية للنشر، ص60-126.

(2) الخميني، صحيفة نور، م، س، ج21، ص176؛ وانظر: ج1، ص25؛ ج3، ص120.

وهدايتها لما فيه خير المجتمع والشعب والأفراد وصلاحهم؛ وهي من
خصائص الأنبياء عليهم السلام دون سواهم، والأولياء، ومن ثم أتباعهم من
علماء الإسلام اليقظين»⁽¹⁾.